ورقة علمية

فصول من المجاعة في غزة 2023-2025

دراسة في الأبعاد الإنسانية والقانونية



د. إيمان أحمد أبو الخير

تشرين الثاني/ نوفمبر 2026

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

جميع إصدارات ومنشورات المركز تعبّر عن رأي كتابها ولا تعبّر بالضرورة عن رأي مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات 1

الملخص 2

المقدمة 3

أولاً: مفهوم التجويع في القانون الدولي 5

ثانياً: الواقع الغذائي في قطاع غزة 2023–2025 7

ثالثاً: آثار الجوع على صحّة السكّان 12

رابعاً: شهادات على التجويع في غزة 15

خامساً: مصائد الموت 17

خاتمة 23

Abstract 25

الملخص

فصول من المجاعة في غزة 2023–2025

دراسة في الأبعاد الإنسانية والقانونية

تتناول هذه الورقة ظاهرة المجاعة في قطاع غزة خلال الفترة 2023–2025، من خلال تحليل السياسات المتبعة في أثناء الحرب، ومدى توافقها مع القانون الدولي الإنساني، وتركز على استخدام "إسرائيل" التجويع كوسيلة من وسائل الحرب ضدّ السكان المدنيين، من خلال فرض حصار خانق، وتقييد إدخال الغذاء والماء والدواء والوقود، واستهداف البنية التحتية الزراعية والغذائية؛ مما أدى إلى انهيار المنظومة الإنسانية في القطاع. كما تحلّل الورقة أثر التجويع وإغلاق المعابر على مختلف فئات المجتمع الفلسطيني، خصوصاً الفئات الأكثر ضعفاً كالأطفال والحوامل والمرضى، وتتطرّق إلى ضحايا المساعدات وما يُعرف بـ"كمائن الموت" التي تَعرَّض لها طالبو المساعدات الإنسانية. وتبحث الورقة في أبعاد المسؤولية القانونية الدولية والفردية المترتبة على هذه الممارسات، سواء على مستوى الدولة أم على مستوى الأفراد المتورطين في اتخاذ القرار وتنفيذه، مستندة في ذلك إلى تقارير الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والحقوقية ذات المصداقية. وتخلص الورقة إلى أنّ الوضع في غزة يُمثّل أزمة إنسانية حادة تصنّف ضمن جرائم الحرب والجرائم ضدّ الإنسانية وفق القانون الدولي. وتوصي الورقة بضرورة فتح تحقيقات دولية جادة، ومحاسبة كلّ من يثبت تورّطه في ارتكاب جرائم حرب أو جرائم ضدّ الإنسانية بحق السكان في قطاع غزة، والضغط الدولي على سلطات الاحتلال الإسرائيلي لفكّ الحصار فوراً عن قطاع غزة، وضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق.

الكلمات المفتاحية:

التجويع	جريمة حرب	الاحتلال الإسرائيلي
إبادة جماعية	قطاع غزة	الحصار

فصول من المجاعة في غزة 2023–2025

دراسة في الأبعاد الإنسانية والقانونية

د. إيمان أحمد أبو الخير[1]

المقدمة:



شهد قطاع غزة منذ 2023/10/7 تصعيداً عسكرياً غير مسبوق، في سياق ما يُوصف بأنه أشرس حرب إبادة تشهدها منطقة في القرن الحادي والعشرين. رافق هذا التصعيد تدمير واسع النطاق للبنية التحتية، وفرض قيود مشددة على دخول الغذاء والمياه والوقود إلى القطاع.

مارس الاحتلال الإسرائيلي سياسة تجويع ممنهجة ضدّ السكان المدنيين، تجلّت في تعمد منع وصول المواد الغذائية الأساسية إليهم، بالتزامن مع تكثيف القصف وعمليات التهجير والنزوح المتكرر؛ من شمال القطاع إلى جنوبه، ثم من الجنوب إلى الوسط. وقد أفضت هذه السياسات مجتمعةً إلى إيجاد بيئة معيشية قاسية تهدد حياة السكان المدنيين بشكل مباشر، وتُسهم في تفاقم ظاهرتَي الجوع وسوء التغذية داخل القطاع.

وتشير الأدلة المتوفرة إلى أن هذه الظروف لم تكن نتيجة عرضية للحرب، بل جاءت ضمن سياسات ممنهجة أدت إلى إضعاف مقومات الحياة الأساسية للسكان، الأمر الذي يثير تساؤلات قانونية جوهرية حول استخدام التجويع كأداة من أدوات الحرب.

[1] باحثة أكاديمية ومؤرّخة فلسطينية متخصّصة في التاريخ الحديث والمعاصر، وحقوق الإنسان، وقضايا المرأة. تمتلك أكثر من عشرة أعوام من الخبرة الميدانية والأكاديمية، تشمل التدريس والبحث العلمي والاستشارات. صاحبة إصدارات بحثية متعدّدة في مجلات علميّة محكّمة محليّة ودوليّة، وكتب أكاديمية منشورة في مراكز بحثية بارزة.

أهمية الدراسة:

1. تتناول الدراسة واقعة قانونية وإنسانية خطيرة؛ إذ يُعد استخدام التجويع كأسلوب حرب ضدّ ما يزيد على مليوني إنسان سابقة تستوجب التوثيق والتحليل القانوني الدقيق.
2. تسهم الدراسة في اختبار مدى فاعلية قواعد القانون الدولي، لا سيّما أحكام المادتين 6 و8 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية Rome Statute of the International Criminal Court، في مواجهة أنماط حديثة ومركّبة من الانتهاكات.
3. تُثري الدراسة الأدبيات القانونية العربية والدولية المتعلقة بجريمة التجويع، وهو موضوع ما يزال محدود التناول مقارنة بجرائم الحرب الأخرى.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تتمحور إشكالية الدراسة حول مدى تكييف سياسة التجويع الممنهج التي مارسها الاحتلال الإسرائيلي بحق سكان قطاع غزة منذ 2023/10/7 قانونياً، باعتبارها جريمة حرب، وصورة من صور جريمة الإبادة الجماعية بموجب أحكام القانون الدولي، ومدى قدرة آليات العدالة الدولية القائمة على تحقيق المساءلة الفعلية عن هذا النوع من الجرائم، بالإضافة إلى الأثر المتفاوت لسياسة التجويع على الفئات الأكثر ضعفاً، وهي النساء، والأطفال، وكبار السن، والمرضى.

أهداف الدراسة:

1. توثيق سياسة التجويع الممنهج التي مارسها الاحتلال الإسرائيلي بحق سكان قطاع غزة منذ 2023/10/7، من خلال تتبع القيود المفروضة على دخول الغذاء والماء والوقود والمساعدات الإنسانية.
2. تحليل الإطار القانوني الدولي ذي الصلة باستخدام التجويع كأداة حرب، وبيان مدى انطباق أركان جريمتَي الحرب والإبادة الجماعية على الوقائع الموثقة في قطاع غزة.
3. رصد الآلية التي اعتمدتها "مؤسسة غزة الإنسانية Gaza Humanitarian Foundation" في توزيع المساعدات، وتحليل ما ارتبط بها من انتهاكات موثقة، لا سيّما استهداف النساء عند نقاط التوزيع.
4. استعراض موقف المجتمع الدولي والمنظمات الحقوقية والأممية من هذه الانتهاكات، والوقوف على مدى فعالية آليات المساءلة الدولية المتاحة.

منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على استقراء الوقائع والأحداث المرتبطة بسياسة التجويع الممنهج في قطاع غزة منذ 2023/10/7، وتحليلها في ضوء الإطار القانوني الدولي ذي الصلة، وصولاً إلى استنتاجات حول مدى توافق هذه الممارسات مع القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

أولاً: مفهوم التجويع في القانون الدولي:



تُعرَّف المجاعة، في القانون الدولي الإنساني بأنّها حالة يُحرَم فيها السكان المدنيون من الحصول على المواد الأساسية اللازمة لبقائهم على قيد الحياة، كالطعام والماء والدواء؛ مما يؤدي إلى سوء تغذية حاد واسع النطاق وفقدان الأرواح؛ بسبب الجوع والمرض.[2]

يحظر القانون الإنساني الدولي استخدام التجويع كوسيلة حرب. ينصّ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على أن تجويع المدنيين عمداً "بحرمانهم من المواد التي لا غنى عنها لبقائهم، بما في ذلك تعمد عرقلة الإمدادات الغوثية"، يشكل جريمة حرب.[3]

وتنصّ المادة 54 من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف Protocol Additional I to the Geneva Conventions – AP I لسنة 1977 على "منع استهداف أو تدمير أو تعطيل المواد الضرورية لبقاء السكان المدنيين". وتؤكد اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide أن استخدام التجويع بقصد تدمير جماعة سكانية يُعدّ شكلاً من أشكال الإبادة الجماعية.[4]

---

[2] Famine Explained: Definition, causes and facts, site ot The UN Refugee Agency, 5/8/2024, https://www.unrefugees.org/news/famine-explained-definition-causes-and-facts/

[3] المادة 8/2/ب/25 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

[4] اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية لعام 1948 (المادة الثانية ج).

وهذا حرفياً ما تتبعه سلطات الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة، من خلال ممارسة سياسة تجويع ممنهجة، وذلك بإغلاق المعابر ومنع إدخال الغذاء والدواء، وتجريف الأراضي، وتدمير المحاصيل الزراعية؛ كما أن الحصار الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة، وإغلاقه المستمر منذ سنة 2007، يرقيان إلى مصاف العقاب الجماعي للسكان المدنيين، وهو جريمة حرب.

1. المسؤولية القانونية الدولية:

تتضمّن القوانين الدوليّة لحقوق الإنسان حظراً شاملاً على التجويع، وضمن ذلك تحظر على الدول اتّخاذ أي تدابير تؤدّي إلى حرمان البشر من الحُصول على الغذاء.

أ. مسؤولية الدولة:

من حيث المسؤولية الدولية، تتحمل "إسرائيل"، بصفتها قوة احتلال، التزاماً قانونياً بحماية السكان المدنيين في غزة، وعدم الإضرار بهم، باعتبارهم أشخاصاً محميين بموجب اتفاقية جنيف الرابعة (1949) Fourth Geneva Convention.[5]

كذلك تتحمل "إسرائيل" المسؤولية المباشرة عن سياسة التجويع في قطاع غزة، والتي توصف بأنها استخدام للجوع كـ"سلاح حرب" و"سياسة إبادة جماعية" من خلال فرض حصار شامل، وإعاقة وصول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة.[6] وذلك وفقاً لتقارير حقوقية ودولية وشهادات أممية.

ب. المسؤولية الجنائية الفردية:

لا تقتصر المسؤولية على الدول فقط، بل تمتد إلى الأفراد، بالتالي يتحمل القادة السياسيون والعسكريون الإسرائيليون المسؤولية الجنائية الشخصية عن ارتكاب جرائم حرب، بما فيها التجويع. إذ ينصّ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على:

---

[5] الأشخاص المحميون بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، هم جميع أولئك الذين يجدون أنفسهم في لحظة ما، وبأي شكل كان في حالة قيام نزاع أو احتلال تحت سيطرة طرف في النزاع ليسوا من رعاياه، أو دولة احتلال ليسوا من رعاياها، انظر: المادة 4 من اتفاقية جنيف الرابعة.

[6] Gaza: Israeli Killings of Palestinians Seeking Food Are War Crimes, site of Human Right Watch (HRW), 1/8/2025, https://www.hrw.org/news/2025/08/01/gaza-israeli-killings-of-palestinians-seeking-food-are-war-crimes

- عدم سقوط المسؤولية بسبب المنصب الرسمي.
- إمكانية محاكمة القادة السياسيين والعسكريين.
- تحمّل القائد العسكريّ المسؤولية الجنائية عن الجرائم التي ترتكبها القوات الخاضعة لقيادته.

2. مؤشرات القصد في استخدام التجويع:

تشير بعض التصريحات العلنية لمسؤولين إسرائيليين إلى وجود نية لاستخدام التجويع سلاحاً، مثل قول وزير الدفاع الإسرائيليّ يوآف غالانت Yoav Gallant: "لا كهرباء ولا غذاء ولا ماء... نحن نقاتل حيوانات آدمية ونتصرّف وفقاً لذلك"، أو تصريح وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير Itamar Ben-Gvir، بأن "ما يجب إدخاله لغزة هو مئات الأطنان من المتفجرات وليس غراماً واحداً من الإغاثة"، أو تصريح وزير الخارجية يسرائيل كاتس Israel Katz بمنع الكهرباء والماء والوقود حتى عودة المختطفين.[7]

توفّر هذه التصريحات أدلة على النية الجنائية في التجويع وفق المعايير الدولية. وهو ما تمّ تنفيذه فعلاً من خلال إغلاق المعابر ومنع دخول الغذاء أو الدواء أو الوقود. وذلك يندرج ضمن أركان جريمة الإبادة الجماعية بموجب المادة الثانية من اتفاقية منع الإبادة الجماعية، لكونه "إخضاع جماعة لظروف معيشية يُقصد بها تدميرها المادي كلياً أو جزئياً".

ثانياً: الواقع الغذائي في قطاع غزة 2023–2025:

تمارس "إسرائيل" السيطرة الشاملة على غزة، بما يشمل حركة الأشخاص والبضائع، والمياه الإقليمية، والمجال الجوي، ويعتمد السكان في غزة بشكل شبه كامل على "إسرائيل" للحصول على الوقود، والكهرباء، والدواء، والغذاء، والسلع الأساسية الأخرى.[8] ومنذ سنة 2007 تفرض "إسرائيل" حصاراً على قطاع غزة؛ أدى إلى انهيار الاقتصاد الفلسطيني، ومعاناة السكان من نقص الكهرباء، والمياه الجارية، وغاز الطهي.[9]

---

[7] إسرائيل: استخدام التجويع كسلاح حرب في غزة: أدلة تشير إلى تعمّد منع حصول المدنيين على الغذاء والماء، موقع منظمة هيومن رايتس ووتش، 2023/12/18، في:
https://www.hrw.org/ar/news/2023/12/18/israel-starvation-used-weapon-war-gaza

[8] غزة: التجويع الذي تفرضه إسرائيل يقتل الأطفال، هيومن رايتس ووتش، 2024/4/9، في:
https://www.hrw.org/ar/news/2024/04/09/gaza-israels-imposed-starvation-deadly-children

[9] Human Right Watch, *World Report 2010: Events of 2009* (US: Human Right Watch, 2010), p. 514, https://www.hrw.org/sites/default/files/world_report_download/wr2010.pdf



بتاريخ 2023/10/9، أغلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي المعابر، التي تعد شريان الحياة بالنسبة للمواطنين في غزة، ومنعت دخول الغذاء أو الدواء، كما عمدت إلى تدمير البساتين والحقول الزراعية، وقضت على إمكانية إنتاج الدقيق من خلال قصف آخر مطحنة قمح عاملة في غزة، بتاريخ 15 تشرين الثاني/ نوفمبر، وتزامن ذلك مع قطع التيار الكهربائي، ومنع إدخال غاز الطهي.[10]

وبعد 2023/10/21، فُتح معبر رفح بشكل محدود، إلا أن المساعدات التي سُمح بدخولها إلى جنوب وادي غزة بقيت شحيحة إلى حد لا يكاد يُذكر، إذ لم تتجاوز 4% من المعدل اليومي المعتاد قبل الحرب. كما خضعت القوافل لعمليات تفتيش إسرائيلية معقدة، ما أدى إلى منع العديد من الشحنات أو تأخيرها بصورة متكررة.[11] وفي المقابل مُنع وصول المساعدات إلى شمال وادي غزة حتى يُجبر السكان هناك على النزوح إلى الجنوب.[12] ومن بقي منهم في الشمال تعرض لموجات عنيفة من الحرمان والجوع؛ اضطرّتهم إلى أكل ورق الشجر، وعلف الحيوانات.

---

[10] إسرائيل: استخدام التجويع كسلاح حرب في غزة: أدلة تشير إلى تعمّد منع حصول المدنيين على الغذاء والماء، موقع منظمة هيومن رايتس ووتش، 2023/12/18.

[11] مراكز توزيع المساعدات الأمريكية GHF في غزة: تجويع وقتل وإذلال يستهدف النساء، موقع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2026/1/9، ص 6، في:
https://pchrgaza.org/wp-content/uploads/2026/01/Aid-Distribution-Report-AR-Final.pdf

[12] عمدت قوات الاحتلال الإسرائيلي إلى عزل منطقة شمال قطاع غزة عن الجنوب من خلال قصف الطرق والجسور وإنشاء حواجز عسكرية على الطريق الساحلي وطريق صلاح الدين، وأصبح الأمر يتطلّب الحصول على الموافقة الإسرائيلية للسماح للشاحنات بالوصول إلى منطقة شمال قطاع غزة الذي يتواجد فيه نحو 300 ألف فرد. انظر: تقرير دولي: المجاعة وشيكة في شمال غزة وجميع السكان يواجهون أزمة جوع كارثية، موقع أخبار الأمم المتحدة، 2024/3/18، في:
https://news.un.org/ar/story/2024/03/1129331?fbclid=IwAR25_eoYzMFJP3C6Z0Q-eLc5n4YX653hpEFe58W6MEZ-g_ZghVRT9jgx6X0

في 2023/11/17 حذّر برنامج الأغذية العالمي World Food Programme (WFP) من "احتمال مباشر" للموت جوعاً، مؤكداً أن إمدادات الغذاء والمياه كانت معدومة عملياً، وفي 3 كانون الأول/ ديسمبر، أبلغ عن "تهديد كبير بالمجاعة"، وفي 6 كانون الأول/ ديسمبر أعلن أن 48% من الأسر في شمال غزة، و38% من النازحين في جنوب غزة مرّوا بـ"مستويات حادة من الجوع".[13]

أظهر تقرير التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي Integrated Food Security Phase Classification (IPC)[14] أن أكثر من 90% من السكان (نحو 2.1 مليون) واجهوا مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي (المرحلة الثالثة فما فوق) سنة 2023، وتفاقم الأمر حتى بلغ نحو 25% من السكان درجات الجوع القصوى (مرحلة المجاعة) بحلول فصل الشتاء 2023.

في نهاية آذار/ مارس 2024 أكد التقرير، أنّ قطاع غزّة على شفا مجاعة، وأن أكثر من نصف سكّان قطاع غزة يعانون من نقص كارثيّ في الأمن الغذائي، وأفاد التقرير بأنّ قطاع غزّة بأكمله كان خلال شهري شباط/ فبراير وآذار/ مارس 2024 في الدرجة الرابعة من خمس درجات في مؤشر الجوع، في حين تعاني 55% من الأسَر في شمال القطاع، و30% من الأسَر في وسطه، و25% من الأسَر في جنوبه من انعدام الأمن الغذائيّ من الدّرجة الخامسة (المجاعة).[15]

كشف مسح ميداني أُجري بين شهري أيار/ مايو وحزيران/ يونيو 2024، وشمل 1,209 أسرة موزعة على محافظات قطاع غزة الخمس، أن 98% منها تعاني من انعدام الأمن الغذائي الحاد، و95% منها تعاني من الجوع. ولم تقتصر تداعيات الأزمة على المستوى الأسري، بل امتدت إلى المؤشرات الصحية

---

[13] إسرائيل: استخدام التجويع كسلاح حرب في غزة: أدلة تشير إلى تعمّد منع حصول المدنيين على الغذاء والماء، هيومن رايتس ووتش، 2023/12/18.

[14] التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي Integrated Food Security Phase Classification (IPC) هو مبادرة عالمية تضم وكالات من الأمم المتحدة ومنظمات إغاثة. ويُصنّف انعدام الأمن الغذائي في خمس مراحل، أشدّها المجاعة التي تأتي في المرتبة الخامسة.

[15] عار التجويع: إسرائيل مسؤولة عن جريمة التجويع في قطاع غزة، موقع منظمة بتسيلم – مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان، نيسان/ أبريل 2024، ص 5، في:
https://www.btselem.org/sites/default/files/publications/202404_manufacturing_famine_arb.pdf

والفيزيولوجية للأفراد؛ إذ بلغ متوسط فقدان الوزن للفرد الواحد 10.5 كغ خلال هذه الفترة القصيرة نسبياً، من 74.8 كغ إلى 64.8 كغ.[16] تُظهر هذه النتائج حجم المأساة الإنسانية، فبعد سبعة إلى تسعة أشهر فقط من بدء العدوان الإسرائيلي، تجاوزت الأزمة الغذائية حدود "انعدام الأمن الغذائي" لتقترب من المجاعة الفعلية.

1. ارتفاع أسعار السلع الغذائية الأساسية في غزة:



مع تصاعد العدوان الإسرائيلي على غزة وتشديد الحصار وإغلاق المعابر، ارتفعت أسعار السلع الغذائية بشكل جنوني. ففي أواخر نيسان/ أبريل 2025 تجاوزت نسبته 500%، حيث بيع كيلو الدقيق بين 42 و45 شيكلاً (12.7–13.6 دولاراً)، وكيلو السكر بـ 400 شيكل (نحو 121 دولاراً)، والأرز والمعكرونة بقرابة 50 شيكلاً للكيلوجرام (نحو 15 دولاراً)، وعلبة الصلصة (400 غرام) بما يصل إلى 50 شيكلاً (15 دولاراً)، ولتر زيت القلي بـ 50 شيكلاً أيضاً (15 دولاراً).[17]

تفاقمت الأزمة أكثر مع استمرار إغلاق المعابر التجارية، وسجلت الأسعار أرقاماً قياسية غير مسبوقة؛ إذ أفاد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS) بأن سعر كيس الطحين (25 كغ) بلغ 3000 شيكل (900 دولاراً) في محافظتَي خانيونس ودير البلح (ما يعادل 120 شيكلاً للكيلوجرام، أو نحو 36 دولاراً)، وبذلك ارتفع سعر الطحين الأبيض بنسبة 311.94% مقارنة بشهر أيار/ مايو 2025.[18] الأمر نفسه ينطبق على العدس والأرز؛ وذلك بسبب شحّ

---

[16] MoezAlIslam Faris et al., "Catastrophic Famine in Gaza: Unprecedented Levels of Hunger Post-October 7th. A Real Population-Based Study from the Gaza Strip," *PLOS ONE* journal, vol. 20, no. 5, e0309854, 28/5/2025, https://doi.org/10.1371/journal.pone.0309854

[17] ياسر البنا، المجاعة مستمرة في غزة والمساعدات تفشل في ضبط الأسواق، موقع الجزيرة.نت، 2025/8/4، في: https://aja.ws/890is4

[18] الإحصاء الفلسطيني يعلن مؤشر غلاء المعيشة خلال شهر أيار، 2025/05، موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2025/5/12، في: https://www.pcbs.gov.ps/ar/post-details/?postId=22994

هذه المواد واعتماد الناس عليها للبقاء على قيد الحياة. أما بالنسبة لأسعار الخضروات، فقد أصبحت تُباع بالحبة بعد أن كانت تُباع بالكيلوجرام، فوصل سعر البصلة الواحدة إلى 50 شيكلاً (ما يعادل 15 دولاراً) للحبة الواحدة. في حين انعدمت اللحوم والدجاج والأسماك والفواكه في الأسواق.

وفي المحصلة، فإن الغالبية الساحقة من الفلسطينيين غير قادرين على شراء هذه السلع الأساسية، خصوصاً أن 95% من سكان القطاع باتوا يعتمدون على المساعدات الإنسانية التي قيد الاحتلال دخولها، لكن نحو 85% منهم لا تصلهم أي مساعدات، في حين أن المستفيدين فعلياً هم فئة محدودة، لديها القدرة الجسدية والمادية على التوجّه إلى مراكز التوزيع، ومواجهة المخاطر الأمنية. وبذلك، اضطر الفلسطينيون لمواجهة أسوأ مجاعة من صنع الإنسان.

2. إعلان المجاعة في غزة:

أعلنت الأمم المتحدة في 2025/8/22 تفشي المجاعة في غزة، وأشار تقرير التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي إلى أن المجاعة قد بدأت فعلياً في محافظة غزة. كما حذّرت الأمم المتحدة من أن أكثر من نصف مليون شخص في قطاع غزة يواجهون ظروفاً كارثية أي المرحلة الخامسة من التصنيف (مجاعة)، التي تتسم بالجوع الشديد والموت. وذكر التصنيف أن 1.07 مليون شخص آخر (54% من السكان) يواجهون المرحلة الرابعة وهي مرحلة انعدام الأمن الغذائي الحاد "الطارئ". ويواجه 396 ألفاً (20% من السكان) المرحلة الثالثة، وهي مرحلة انعدام الأمن الغذائي الحاد "الأزمة".[19]

على الرغم من الحصار والتجويع الممنهج في غزة منذ الأيام الأولى للحرب، وبالرغم من ورود تقارير عن مئات الوفيات المرتبطة بالجوع؛ إلا أن الأمم المتحدة تأخرت في إعلان حدوث المجاعة في غزة حتى آب/ أغسطس 2025، حيث أكدت تفشي المجاعة في قطاع غزة نتيجة منع "إسرائيل" دخول الغذاء، وتدمير مصادر إنتاج الغذاء في القطاع.

[19] لأول مرة تأكيد حدوث المجاعة في محافظة غزة وتوقعات بامتدادها إلى مناطق أخرى خلال أسابيع، أخبار الأمم المتحدة، 2025/8/22، في: https://news.un.org/ar/story/2025/08/1143233

ثالثاً: آثار الجوع على صحّة السكّان:

يعد الأطفال والنساء الحوامل والمرضعات، والمرضى، أكثر الفئات عرضة للمخاطر الناتجة عن التجويع. ومنها سوء التغذية الحاد والجفاف، وقد يفضي الأمر إلى الموت، خصوصاً أن المستشفيات في غزة أصبحت غير مجهزة لعلاجهم؛ بفعل العدوان الإسرائيلي واستهداف المنظومة الصحية في قطاع غزة.

1. أثر المجاعة على الأطفال والحوامل:



سجلت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) United Nations International Children's Emergency Fund (UNICEF) إصابة أكثر من 5,000 طفل بسوء تغذية حاد في أيار/ مايو 2025، أي نحو 112 طفلاً يومياً.[20] وتزايد العدد حتى وصل في تموز/ يوليو 2025، إلى 13 ألف طفل مصابين بسوء التغذية الحادّ، وفي آب/ أغسطس تمّ تشخيص إصابة طفل واحد من كل خمسة أطفال في مدينة غزة بسوء التغذية الحاد.[21]

أظهرت دراسة استقصائية شملت 219,783 طفلاً تتراوح أعمارهم بين 6 و59 شهراً أنه بعد نحو أربعة أشهر من القيود الصارمة على المساعدات بين أيلول/ سبتمبر 2024 ومنتصف كانون الثاني/ يناير 2025، ارتفع معدل انتشار الهزال من 8.8% إلى 14.3% بعد وقف إطلاق النار لمدة ستة أسابيع، مع زيادة شاحنات المساعدات، انخفض معدل الهزال إلى 5.5%، بحلول آذار/مارس 2025. ثم أدى الحصار الذي

[20] More than 5,000 children diagnosed with malnutrition in the Gaza Strip in May, site of United Nations International Children's Emergency Fund (UNICEF), 19/6/2025, https://www.unicef.org/press-releases/more-5000-children-diagnosed-malnutrition-gaza-strip-may

[21] Devastating rate of child malnutrition in the Gaza Strip in August surpasses July record, UNICEF, 11/9/2025, https://www.unicef.org/press-releases/devastating-rate-child-malnutrition-gaza-strip-august-surpasses-july-record

استمر 11 أسبوعاً من آذار/ مارس إلى أيار/ مايو 2025 إلى ارتفاع معدل الهزال إلى 15.8%، بما في ذلك 3.7% من حالات الهزال الشديد، أي ما يعادل أكثر من 54,600 طفل بحاجة إلى رعاية علاجية.[22]

ارتفعت حالات سوء التغذية الحاد بين النساء الحوامل والمرضعات؛ فقد أعلنت وزارة الصحة في غزة أن نحو 60 ألف امرأة حامل في غزة يعانين من سوء التغذية، والجفاف، وعدم كفاية الرعاية الصحية؛ ما يزيد خطر الإجهاض، ووفيات الأجنة، وضعف نمو الجهاز المناعي، ووفيات الأمهات.[23] ووفقاً لتقارير أممية يحتاج 71 ألف طفل غزي إلى علاج عاجل من سوء التغذية الحاد، كما تحتاج أكثر من 17 ألف أُم إلى علاج عاجل من سوء التغذية الحاد.[24]

2. أثر المجاعة على المرضى:

يواجه المرضى الحرمان من الغذاء الصحي والدواء، وتعذّر تلقي العلاج بعد تدمير 94% من المنظومة الطبية في قطاع غزة، مع وجود أكثر من 18,500 فلسطيني إلى رعاية طبية عاجلة غير متوفرة داخل القطاع، بينهم نحو 11 ألف مريض سرطان؛ إلى جانب منعهم من السفر لتلقي العلاج المناسب خارج قطاع غزة. وبالتالي فإن الموت الجماعي ينتظر آلاف المرضى في قطاع غزة؛ نتيجة استمرار سياسة التجويع والحرمان من العلاج.[25]

---

[22] Masako Horino et al., "Assessment of malnutrition in preschool-aged children by mid-upper arm circumference in the Gaza Strip (January, 2024–August, 2025): a longitudinal, cross-sectional, surveillance study," *The Lancet* Journal, vol. 406, Issue 10514, P. 1993-2002, 25/10/2025, P. 1999-2001, https://www.thelancet.com/journals/lancet/article/PIIS0140-6736(25)01820-3/abstract

[23] غزة: التجويع الذي تفرضه إسرائيل يقتل الأطفال، هيومن رايتس ووتش، 2024/4/9.

[24] جميع سكان غزة يواجهون خطر المجاعة، أخبار الأمم المتحدة، 2025/5/12، في:
https://news.un.org/ar/story/2025/05/1141421

[25] الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً بمناسبة يوم الصحة العالمي، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2026/4/7، في:
https://www.pcbs.gov.ps/ar/post-details/?postId=23559

وقد وثق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان Palestinian Centre for Human Rights (PCHR) أن نحو 20 ألف مريض في غزة يواجهون خطر الموت؛ بسبب منعهم من السفر للعلاج خارج القطاع، وأن 1,628 مريضاً توفي بالفعل في أثناء انتظار الإجلاء الطبي.[26]



كما يتعرض كبار السن أيضاً بشكل خاص لخطر سوء التغذية، ما يرفع معدل الوفيات بين المصابين بأمراض حادة أو مزمنة. ووفقاً لمنظمة هيلب إيج إنترناشيونال HelpAge International، فإن نحو 111,500 شخص من كبار السن في غزة هم من بين الأكثر عرضة لخطر الجوع والجفاف والمرض والإصابة والموت.[27]

3. آثار الجوع على المدى البعيد:

إن سوء التغذية له تأثير بعيد المدى على النموّ العصبيّ والذهنيّ للأطفال، إذ تبين أن الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية لديهم معدّل ذكاء أقلّ، وتحصيل دراسيّ أكثر تدنّياً. كما يضرّ سوء التغذية في سنوات العُمر الأولى بتطور الجهاز الهيكليّ والعضليّ، ويؤدّي سوء التغذية في أثناء الحمل إلى الإضرار بالنمو الذهنيّ، ويزيد من احتمال الإصابة بمرض السكّري والمعاناة من السّمنة في المستقبل. كما أنّ الجوع وسوء التغذية قد يُسهمان في تطوّر الاضطرابات الصحّية والنفسية لدى الأجيال القادمة، بما في ذلك أمراض القلب والأوعية الدموية، والسكّري، والسّمنة، بالإضافة إلى زيادة قابلية الإصابة بالأمراض المُعدية والالتهابات، مثل السلّ.[28]

---

[26] More Than 20,000 Patients Face Death as Access to Medical Treatment Abroad is Denied, site of Palestinian Center for Human Rights, 6/6/2026, https://pchrgaza.org/israeli-restrictions-deprive-gaza-patients-of-lifesaving-treatment-more-than-20000-patients-face-death-as-access-to-medical-treatment-abroad-is-denied/

[27] A lifetime of suffering: The challenges faced by older people in Gaza, site of HelpAge International, 20/2/2024, https://www.helpage.org/wp-content/uploads/2024/02/Gaza-Briefing-.pdf

[28] عار التجويع: إسرائيل مسؤولة عن جريمة التجويع في قطاع غزة، بتسيلم، نيسان/ أبريل 2024، ص 5.

إن ما يجري في قطاع غزة هو تطبيق عملي لسياسة العقاب الجماعي، حيث يُعاقب أكثر من مليوني إنسان بالحرمان من مقومات البقاء، ويُترك المرضى لمصيرهم تحت حصار محكم يقطع عنهم شريان الحياة، ويمنع دخول الغذاء والدواء بشكل متعمد ومنهجي.

رابعاً: شهادات على التجويع في غزة:

أكدت تقارير أممية وشهادات وجود سياسة ممنهجة يتبعها الاحتلال الإسرائيلي لتجويع الفلسطينيين، وجعل غزة مكاناً غير قابل للحياة.

1. شهادات دولية وأممية:

- في آذار/ مارس 2024 أفاد جوزيف بوريل Josep Borrell، المندوب السّامي للاتحاد الأوروبيّ للشؤون الخارجيّة والأمنيّة أنّ "إسرائيل" تتسبّب في مجاعة وتستخدم التجويع كسلاح في الحرب.[29]
- أعلن مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان فولكر تورك Volker Türk أن المجاعة في غزة هي نتيجة مباشرة لأفعال قامت بها الحكومة الإسرائيلية، وأن استخدام التجويع كأسلوب في الحرب يُعدّ جريمة حرب، وأن الوفيات الناجمة عن ذلك قد ترقى أيضاً إلى جريمة الحرب المتمثلة في القتل العمد.
- أكد وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنساني توم فليتشر Tom Fletcher أن المجاعة في غزة كان يمكن تجنبها لو سمح الاحتلال الإسرائيلي بدخول الغذاء المكدس على الحدود. وأضاف: "إن المجاعة حدثت في أرض خصبة وعلى بعد بضع مئات من الأمتار عن مكان وجود الطعام"، وقال "إنها مجاعة متوقعة وكان يمكن منعها، سببتها القسوة، وبررها الانتقام، ومكنتها اللامبالاة وأدامها التواطؤ".[30]

---

[29] بوريل: إسرائيل تستخدم التجويع سلاحاً وتتسبب بمجاعة في غزة، موقع وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2024/3/18، في: https://wafa.ps/Pages/Details/92056

[30] Famine in Gaza: 'A failure of humanity itself', says UN chief, site of UN News, 22/8/2025, https://news.un.org/en/story/2025/08/1165702

- أكدت منظمة العفو الدولية Amnesty International أن القيود والتأخيرات، وتجزئة عملية دخول المساعدات، التي تفرضها الحكومة الإسرائيلية في ظلّ حصارها الشامل المطبق على قطاع غزة، قد أدت إلى الفوضى والتجويع والموت.[31]

2. شهادات مواطنين:

- **سليم إبراهيم عصفور** (75 عاماً) يعاني من سوء التغذية الحاد، قال:

> أعتمد أنا وأسرتي البالغ عددها 6 أفراد، على المساعدات من وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين (أونروا) والمؤسسات العاملة في قطاع غزة وعلى تكيات الطعام... عندما منع الاحتلال الاسرائيلي دخول المساعدات إلى قطاع غزة في بداية شهر مارس 2025، بدأت حالتنا تسوء، خاصة عندما قل عدد التكيات وتوقفت عن العمل، لقلة المواد الغذائية، وارتفاع أسعار الخضروات... أنا لا أستطيع شراء أي شيء لأنني لا أملك المال بسبب انعدام الدخل. شحّت الأشياء، لا طحين، لا مواد غذائية... ويمر علينا يوم أو يومين بدون طعام أو خبز..... وزني كان 75 كيلوجرام فقدت منه 30 كيلو، وبدأت عظام صدري بالبروز، ولم يبق مني سوى العظم والجلد، وينام أطفالي بدون طعام ولا يتناولون سوى كسرة من الخبز أو العدس.[32]

- **بلال زنون** (12 عاماً)، طفل مصاب بمرض "حساسية القمح" (السيلياك)، ويتطلب علاجه فقط توفير غذاء خاص خالٍ من الغلوتين. أدى منع الاحتلال إدخال المواد الغذائية الأساسية إلى حرمانه من طعامه المخصص، وجعله يعاني من الهزال، وفقد تسعة كيلوجرام من وزنه. وظهرت عليه أعراض مثل تساقط الشعر، وانتفاخات البطن، والتعب الدائم، وأصبح لا يستطيع اللعب، ولا حتى المشي لمسافة قصيرة دون ألم.[33]

---

[31] As mass starvation spreads across Gaza, our colleagues and those we serve are wasting away, site of Amnesty International, 23/7/2025, https://www.amnesty.org/en/latest/news/2025/07/as-mass-starvation-spreads-across-gaza-our-colleagues-and-those-we-serve-are-wasting-away/

[32] الجوع فتك بجسمي، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2025/8/19، في:
https://pchrgaza.org/ar/%d8%a7%d9%84%d8%ac%d9%88%d8%b9-%d9%81%d8%aa%d9%83-%d8%a8%d8%ac%d8%b3%d9%85%d9%8a/

[33] بلال زنون طفل تحاصره حساسية القمح والحصار الإسرائيلي، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2024/8/24، في:
https://pchrgaza.org/bilal-zanon-a-child-trapped-by-celiac-disease-and-the-israeli-siege

تلك شهادات حية على انتهاك الحق في الصحة والغذاء والكرامة الإنسانية؛ فبينما تتكدس المساعدات على المعابر، يُترك الأطفال في غزة يموتون ببطء، ضحايا لنهج إبادة جماعية يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي على مسمع ومرأى العالم أجمع، الذي يمارس التواطؤ بصمته أو عجزه عن التصدي لسياسات الاحتلال.

خامساً: مصائد الموت:



خلال حرب الإبادة على غزة سمح الاحتلال بوصول بعض شاحنات المساعدات القليلة إلى قطاع غزة؛ كوسيلة للتخلص من الضغوط الدولية التي تطالبه بفتح الطريق أمام المساعدات إلى غزة، وإمعاناً في إيذاء الفلسطينيين وامتهان كرامتهم، ابتدع الاحتلال الإسرائيلي سياسة "التوزيع الذاتي" إذ تُرك المدنيون يتدافعون جماعياً حول شاحنات المساعدات، حيث تُلقى المساعدات في مناطق مفتوحة، من دون تنظيم أو إشراف إنساني، ما يضطر المدنيين إلى مخاطرة بحياتهم للوصول إليها.

ترافق ذلك مع ظهور ميليشيات محلّية داخل غزّة، تحظى بحماية الاحتلال الإسرائيلي، وتنفّذ عمليات قتل وسرقة وترهيب تستهدف المدنيين، تحت غطاء ناري من المسيرات الإسرائيلية التي تستهدف فرق تأمين المساعدات.[34] فبينما يُظهر الاحتلال أمام الإعلام العالمي أنه يسمح بمرور المساعدات إلى غزة، كان يوعز إلى ميليشياته بالتصدي للشاحنات وسرقتها؛ تطبيقاً لسياسة ممنهجة لتجويع وإخضاع الفلسطينيين.

1. سياسة التوزيع الذاتي:

عمد الاحتلال الإسرائيلي من خلال هذه السياسة إلى إثارة الفوضى، وإذلال المواطنين في غزة؛ عبر دفعهم، تحت وطأة الجوع، إلى التدافع والتزاحم للحصول على المساعدات، كما أدى ذلك إلى حرمان

[34] محمد الحلبي، غزّة تحت الحصار... سلاح التجويع والفوضى الممنهجة، صحيفة **العربي الجديد**، لندن، 2025/6/23، في: https://www.alaraby.co.uk/

آلاف المتعففين من الوصول إلى الغذاء. وقد نفّذ الاحتلال هذه السياسة بوحشية، إذ تعمّد إطلاق النار على منتظري المساعدات، ما أسفر عن وقوع مجازر جماعية. ومن تلك المجازر:

• **مجزرة الطحين:** حدثت في 2024/2/29، وأسفرت عن مقتل 118 شخص إصابة 760؛ بعدما أطلق جيش الاحتلال النار على المجوعين في أثناء تجمهُرهم حول شاحنات الإغاثة التي وصلت إلى شارع الرّشيد في مدينة غزّة.[35] يقول أحمد أبو فول (40 عاماً):

> لن أنسى طوال حياتي ما حدث في 29.2.24 في دوّار النابلسي. ذهبتُ إلى هناك شأني شأن آلاف الأشخاص الآخرين لأخذ أكياس من الطحين، وعندما اقترب الناس من الشاحنات، أطلِقت عليهم نيران كثيفة. أُصيب الكثير من الأشخاص من جرّاء إطلاق النار وسقط قتلى أيضًا. كان ذلك مشهدًا مريعًا ومروّعًا. اختلط الدم بالطحين، وأصبحت عبارة "خبز مغمّس بالدّم" حقيقة واقعة.[36]

• **مجزرة دوار الكويت:** في آذار/ مارس 2024 ارتكب جيش الاحتلال مجزرة في أثناء تجمهُر الناس للحُصول على الإغاثة الإنسانيّة، في دوّار الكويت جنوب مدينة غزّة؛ راح ضحيتها 60 شخصاً و160 جريحاً. وجاءت المجزرة بعد يوم واحد من مجزرة أخرى في نفس المكان نتج عنها استشهاد ستة أشخاص وإصابة العشرات. وشهد جنوب رفح أيضاً قصفاً إسرائيلياً على مستودع ومركز للأمم المتحدة لتوزيع المواد الغذائية، ما أدى إلى مقتل خمسة أشخاص وإصابة 22 آخرين.[37]

• **مجزرة حي تل السلطان:** في الأول من حزيران/ يونيو 2025، فوجئ آلاف المدنيين المتجمعين قرب نقطة مساعدات في حي تل السلطان في رفح جنوبي قطاع غزة، بإطلاق جيش الاحتلال النار عليهم من طائرات "كوادكابتر" المسيّرة، ومن ثم بقذائف الدبابات، إلى جانب إطلاق عناصر الشركة الأمريكية

---

[35] مراكز توزيع المساعدات الأمريكية GHF في غزة: تجويع وقتل وإذلال يستهدف النساء، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2026/1/9، ص 7.

[36] عار التجويع: إسرائيل مسؤولة عن جريمة التجويع في قطاع غزة، بتسيلم، نيسان/ أبريل 2024، ص 6.

[37] الأورومتوسطي يدين ارتكاب إسرائيل مجزرة جديدة بحق مدنيين فلسطينيين تجمعوا في غزة للحصول على إمدادات إنسانية، موقع المركز الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، 2024/3/14، في: https://euromedmonitor.org/ar/article/6223

قنابل الغاز على جموع المُجوَّعين؛ ما أدّى إلى مقتل نحو 31 مدنياً، بينهم امرأتان، وإصابة أكثر من 200 آخرين بجروح، وفقدان عدد آخر لم يُحدَّد.[38]

يُشكّل استهداف وقتل الفلسطينيين الباحثين عن المساعدات سياسة إسرائيلية ممنهجة تدعمها أيدلوجية قادة جيش الاحتلال، وينفذها جنوده بكل قسوة. وقد نتج عن تلك السياسة استشهاد 875 فلسطينياً حتى 2025/7/13، في أثناء محاولتهم الحصول على الغذاء، من بينهم 201 قُتلوا على طرق المساعدات، والباقي في نقاط التوزيع، كما تعرّض آلاف آخرون لإصابات.[39]

في تقرير نشرته صحيفة هآرتس Haaretz الإسرائيلية بتاريخ 2025/6/27، أوردت فيه شهادات لجنود إسرائيليين، أشار أحدهم إلى أن قتل الفلسطينيين الباحثين عن المساعدات أصبح أمراً روتينياً للجيش الإسرائيلي، وأشار جندي آخر إلى أن استهداف المدنيين الباحثين عن المساعدات يمثل أيديولوجية القادة الميدانيين.[40]

ولا يدع هذا التقرير وتلك الإفادات التي أدلى بها جنود الاحتلال مجالاً للشك بأن أيدلوجية الاحتلال قائمة على قتل وتجويع أكبر عدد من الفلسطينيين في غزة؛ حيث تعمدت قوات الاحتلال الإسرائيلي قصف المواطنين المتجمهرين حول مراكز توزيع الأغذية التي أصبحت تسمى في غزة بمصائد الموت؛ مما أدى إلى استشهاد وجرح المئات.

2. كمائن الموت الأمريكية:

خلال العدوان الإسرائيلي على غزة وخلال موجة المجاعة التي ضربت القطاع وتسبّب فيها إغلاق الاحتلال المعابر المخصّصة للمساعدات بشكل مباشر، ظهر تواطؤ الولايات المتحدة الأمريكية مع

---

[38] نحو 230 قتيلاً وجريحاً.. إسرائيل تنفذ المجزرة الأكبر بحق المُجوَّعين منذ فرض آليتها لتوزيع المساعدات بغزة، المركز الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، 2025/6/1، في: https://euromedmonitor.org/a/6748

[39] As mass starvation spreads across Gaza, our colleagues and those we serve are wasting away, Amnesty International, 23/7/2025.

[40] جنود الاحتلال يعترفون بتلقي أوامر لإطلاق النار على طالبي المساعدات بغزة، الجزيرة.نت، 2025/6/27، في: https://aja.ws/q6x8c9

الاحتلال الإسرائيلي في تجويع الفلسطينيين، من خلال إنشاء "مؤسسة غزة الإنسانية" كجهة خاصّة لتوزيع المساعدات الإنسانية في قطاع غزة،[41] بعيداً عن إشراف الأمم المتحدة والمنظمات الدولية. وقد تبيّن أن هذه المؤسسة تنفّذ سياسات الاحتلال في إذلال الفلسطينيين وإثارة الفوضى والتناحر الداخلي، وحرمان الفئات الأضعف من الغذاء بصورة ممنهجة، كما أن نقاط التوزيع التي أنشأتها كانت بمثابة كمائن موت للفلسطينيين؛ نتج عنها العديد من الشهداء والجرحى.

ومنذ أيار/ مايو 2024، وبالتنسيق بين الاحتلال الإسرائيلي والإدارة الأمريكية، فرضت "مؤسسة غزة الإنسانية" نظاماً جديداً لتوزيع المساعدات في نقاط محددة، ما أجبر الفلسطينيين على تحمل مخاطر مميتة، منها السير مسافات طويلة تتجاوز عشرات الكيلومترات، والوقوع تحت إطلاق نار مباشر داخل المراكز.[42]

وقد حمّل المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان Euro-Med Human Rights Monitor، "مؤسسة غزة الإنسانية" المسؤولية عن تصاعد الجرائم الإسرائيلية بحق المدنيين المجوعين في قطاع غزة، مؤكداً أنّ النموذج الذي تتبناه المؤسسة يقوم على استدراج المدنيين نحو نقاط محددة ومكشوفة تُدار بالتنسيق مع جيش الاحتلال الإسرائيلي، حيث يتعرضون فيها للقتل والإصابة والمعاملة القاسية والمهينة، ما حوّل تلك المراكز إلى مصائد موت تُستخدم ضمن أدوات الإبادة الجماعية التي تنفذها "إسرائيل" بحق السكان الفلسطينيين.[43]

---

[41] أُنشئت مؤسسة غزة الإنسانية في شباط/ فبراير 2025، بدعم أمريكي مباشر، وقد تولّت توزيع المساعدات الإنسانية في قطاع غزة خلال الفترة من نهاية أيار/ مايو وحتى تشرين أول/ أكتوبر 2025. انظر: مراكز توزيع المساعدات الأمريكية GHF في غزة: تجويع وقتل وإذلال يستهدف النساء، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2026/1/9، ص 10.

[42] خديعة التوزيع للنساء.. استشهاد سيدة في مركز المساعدات يكشف الحقيقة، موقع شبكة الصحافة الفلسطينية، 2025/7/24، في: https://palps.net/?p=9081

[43] مؤسسة غزة الإنسانية شريك مباشر في آلة القتل والتجويع الإسرائيلية وتجب محاسبتها والأفراد المسؤولين فيها، المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، 2025/6/16، في: https://euromedmonitor.org/ar/article/6756

3. استهداف النساء في مراكز المساعدات الأمريكية:



يواجه سكان قطاع غزة، وخصوصاً النساء، جوعاً شديداً، حيث تضطر النساء للمخاطرة بحياتهن للحصول على فتات المساعدات لتغذية أطفالهن، وقد قُتلت بعضهن وأُصيبت أخريات، في رحلة محفوفة بالمخاطر. أظهر تقرير صادر عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة UN Women أن أكثر من 38 ألف امرأة وفتاة قُتلن في غزة خلال العدوان، وهو ما يعادل 47 ضحية يومياً، بواقع 22 ألف امرأة و16 ألف فتاة، قُتلن في الفترة بين تشرين الأول/ أكتوبر 2023 وكانون الأول/ ديسمبر 2025، نتيجة القصف الجوي والعمليات العسكرية الإسرائيلية، بما في ذلك الهجمات على نقاط المساعدات.[44]

وفي هذا الإطار، تشير الإحصائيات إلى مقتل 32 امرأة حتى تاريخ 2025/7/25، خلال محاولاتهنّ الحصول على المساعدات الإنسانية.[45] ومن بينهن ثلاث نساء قُتلن في يوم واحد بتاريخ 2025/7/24، هنّ: مارية شيخ العيد، وخديجة أبو عنزة، وحورية الشلبي (خليفة)، إثر إطلاق نار من جنود الاحتلال الإسرائيلي في أثناء تواجدهنّ في مركز المساعدات الأمريكي غرب رفح المعروف بـ"نقطة الشاكوش"، وذلك خلال محاولتهنّ الحصول على المساعدات الغذائية في اليوم الذي خُصص لتوزيع المساعدات للنساء فقط.[46] كما وثّقت التقارير استشهاد فتاتين وإصابة 12 آخرين، إثر قصف إسرائيلي استهدف نقطة توزيع مساعدات جنوب منطقة وادي غزة، خلال شهر أيلول/ سبتمبر 2025.[47]

---

[44] مقتل 47 امرأة وفتاة يومياً في حرب "أعادت تشكيل بنية الأسر الفلسطينية"، أخبار الأمم المتحدة، 2026/4/17، في: https://news.un.org/ar/story/2026/04/1144533

[45] مراكز توزيع المساعدات: ساحات عنف ممنهج تزهق أرواح النساء وتقوض كرامتهن في قطاع غزة، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2025/7/25، في: https://pchrgaza.org/ar/?p=36901

[46] مراكز توزيع المساعدات الأمريكية GHF في غزة: تجويع وقتل وإذلال يستهدف النساء، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2026/1/9، ص 13-18.

[47] استشهاد فتاتين وإصابة آخرين جراء قصف الاحتلال نقطة توزيع المساعدات الإنسانية في قطاع غزة، وكالة وفا، 2025/9/2، في: https://www.wafa.ps/Pages/Details/129065

4. شهادات حيّة:

• **راوية (أم العابد)**: سيدة في أواخر الخمسينيات من عمرها، أطلق جنود الاحتلال النار عليها بشكل عشوائي في أثناء محاولتها الحصول على المساعدات الغذائية من "مؤسسة غزة الإنسانية" في منطقة نيتساريم.[48] وكانت راوية فقدت ابنها في المنطقة ذاتها، حين كان يحاول الحصول على كيس طحين واحد فقط في أثناء توزيع المساعدات الإنسانية، فأصبحت تُخاطر بحياتها في كل مرة لأجل "لقمة العيش"، وغالباً ما كانت تعود خالية اليدين. وفي 2025/6/24، أعلنت "مؤسسة غزة الإنسانية" عبر وسائل التواصل الاجتماعي عن موعد جديد لتوزيع المساعدات. بدأ الناس بالتجمع منذ الساعة الثانية فجراً، على أمل أن يكونوا الأوائل في الطابور، لكنهم لم يلقوا طعاماً بل واجهوا النار والرصاص، وسقط عدد كبير منهم شهداء وجرحى.[49]

• **أسيل غازي أبو عيسى**: فتاة تبلغ 16 عاماً، فقدت والدها خلال الحرب، واضطرت هي ووالدتها إلى الذهاب الى مركز توزيع المساعدات للحصول على بعض الطعام، لكنها تعرضت للرعب والخوف بعد إطلاق النار على النساء المتجمعات، وشاهدت بأم عينها استشهاد أحدهن واصابة أخريات. فقدت أمها لساعات طويلة وسط الفوضى والرعب، حتى أقسمتا ألا يذهبا لنقاط المساعدات مرة أخرى. لكن الجوع كان له قرار آخر؛ ففي 2025/9/10، ذهبت وأمها إلى نقطة "مساعدة الشاكوش"، وهناك تعرضتا لإطلاق النار بشكل عشوائي، مما أدى لإصابتها بطلق في صدرها أثّر على حياتها ومستقبلها. تقول أسيل: "أصبحت عصبية وخائفة على مستقبلي كفتاة بسبب آثار الجرح، والأسوأ من هذا كله أنني

---

[48] تقع جنوب مدينة غزة، وهي إحدى ثلاث أماكن اعتمدتها مؤسسة غزة لتوزيع المساعدات ذاتياً، وتلك الأماكن كانت: تل السلطان في رفح، والحي السعودي في رفح، ونطقة خان يونس (شمال رفح)، ومنطقة وادي غزة (نتساريم). وهي مناطق كان السكان قد أُجبروا سابقاً على إخلائها، ما جعل محاولات الوصول إليها محفوفة بالموت في كل خطوة. انظر: مراكز توزيع المساعدات الأمريكية GHF في غزة: تجويع وقتل وإذلال يستهدف النساء، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2026/1/9.

[49] راوية من غزة: إطلاق النار على النساء عند مراكز المساعدات الإنسانية، موقع مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، 2025/12/11، في:

https://www.wclac.org/Wvoices/768/Rawya_from_Gaza_Targeting_and_Humiliation_of_Women_in_Aid_Distribution

بعد أن كنت أريد أن أساعد أمي في إعالة أسرتي أصبحت عبئاً عليهم بسبب حاجتي الدائمة للعلاج والرعاية".[50]

5. ضحايا المساعدات:

تشير التقارير الميدانية والإحصائيات إلى سقوط آلاف الشهداء والجرحى من الفلسطينيين حتى نهاية سنة 2025، خلال انتظارهم أو محاولتهم الحصول على المساعدات الإنسانية في قطاع غزة. وبلغ إجمالي عدد الشهداء الذين قضوا نتيجة سياسة التجويع 460 شهيداً، فيما قُتل أكثر من 2,600 شخص في مصائد الموت المزعومة للمساعدات،[51] بينهم 1109 أشخاص قتلهم جيش الاحتلال الإسرائيلي نتيجة إطلاق النار أو القصف خلال الاقتراب من مراكز التوزيع الأمريكية في قطاع غزة أو الدخول إليها.[52]

تعقيب: اتبع الاحتلال الإسرائيلي عدة أساليب لقتل الإنسان الفلسطيني؛ أولها القصف، ثانيها التجويع، ثالثها الأمراض الناتجة عن شرب المياه الملوثة، ورابعها التسمم البيئي الناتج عن عشرات آلاف الأطنان من المتفجرات، وخامسها حرمان المرضى من العلاج.

خاتمة:

تُظهر الدراسة أن الوضع في قطاع غزة خلال الفترة (2023–2025) يمثل أزمة إنسانية حادة ذات أبعاد قانونية خطيرة، وتشير الأدلة إلى استخدام "إسرائيل" التجويع كوسيلة من وسائل الحرب، ما قد يرقى إلى جريمة حرب وفق القانون الدولي. وفيما يلي أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة:

- يعاني السكان في قطاع غزة من تدهور الوضع الإنساني، وانعدام الأمن الغذائي؛ بفعل إغلاق الاحتلال الإسرائيلي المعابر، وقطع الوقود والمياه، وتدمير مصادر انتاج الغذاء في القطاع.

---

[50] مراكز توزيع المساعدات الأمريكية GHF في غزة: تجويع وقتل وإذلال يستهدف النساء، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2026/1/9، ص 13–18.

[51] بيان صحفي رقم (1000)، صفحة المكتب الإعلامي الحكومي في قطاع غزة، تلغرام، 2025/10/10، انظر: https://t.me/s/mediagovps

[52] شركة أمريكية أمّنت "مؤسسة غزة الإنسانية" تبحث عن دور جديد في القطاع، الجزيرة.نت، 2026/2/14، في: https://aja.ws/nj7whh

- تعمد الاحتلال الإسرائيلي إذلال الفلسطينيين الباحثين عن الغذاء؛ عبر دفعهم إلى التدافع والتزاحم للحصول على المساعدات، كما ارتكب ضدهم المجازر الجماعية.
- أكدت التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية أن قطاع غزة بأكمله دخل في مرحلة المجاعة سنة 2025 بفعل سياسات ممنهجة اتبعها الاحتلال في هذا الصدد.

وتوصي الدراسة بما يأتي:

- إجراء تحقيقات دولية لمساءلة المسؤولين الإسرائيليين الذين أصدروا أو نفّذوا سياسات التجويع، ومحاسبة كل من يثبت تورطه في ارتكاب جرائم حرب أو جرائم ضدّ الإنسانية.
- على الحكومات فرض عقوبات موجَّهة، على المسؤولين عن استمرار ارتكاب جرائم الحرب المتمثلة في العقاب الجماعي، والعرقلة المتعمدة للمساعدات الإنسانية، واستخدام تجويع المدنيين كسلاح في الحرب.
- يجب على المجتمع الدولي أن يضغط على "إسرائيل" لرفع الحصار فوراً، والسماح بمرور البضائع والوقود والمساعدات بكميّات تكفي لتغطية احتياجات السكان في غزة.
- مطالبة المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته القانونية والإنسانية، ووقف سياسة الإفلات من العقاب التي تتمتع بها سلطات الاحتلال.
- على الحكومات المعنية فرض عقوبات موجَّهة على الحكومة الإسرائيلية، لضمان حصول سكان غزة على المساعدات الإنسانية والخدمات الأساسية.

Abstract

Phases of the Famine in Gaza 2023–2025

A Study of Its Humanitarian and Legal Dimensions

Dr. Eman Ahmad Abo Alkhair[53]

This paper examines the famine in the Gaza Strip (GS) during 2023–2025, analyzing the policies pursued during the war and their compliance with international humanitarian law. In particular, it examines Israel's use of starvation as a method of warfare against civilians through the imposition of a suffocating blockade, restrictions on the entry of food, water, medicine, and fuel, and attacks on agricultural and food infrastructure. These practices led to the collapse of the humanitarian system in the GS. The paper also assesses the impact of starvation and the closure of crossings on Palestinian society, particularly its most vulnerable groups, including children, pregnant women and patients. It further addresses the deaths and injuries among aid seekers and the so-called "death traps" to which those seeking humanitarian assistance were exposed. Moreover, the paper examines the international and individual legal responsibilities arising from these practices, both at the state level and among those involved in decision-making and implementation. Its analysis draws on reports by UN agencies and reputable international and human rights organizations. The paper concludes that the situation in GS constitutes a severe humanitarian crisis involving acts that may constitute war crimes and crimes against humanity under international law. It calls for serious international investigations, accountability for all those found responsible for such

[53] A Palestinian academic researcher and historian specializing in modern and contemporary history, human rights, and women's issues. She has more than ten years of field and academic experience in teaching, research and consulting. She has published numerous studies in peer-reviewed local and international journals, as well as academic books with leading research centers.

crimes against the population of the GS, and international pressure on the Israeli authorities to immediately lift the blockade and ensure the unimpeded delivery of humanitarian aid.

Keywords:

Starvation	War Crimes	Israeli Occupation
Genocide	Gaza Strip	Blockade